اسس الإصلاح في نهضة الإمام الحسين بن علي (عليهما السلام)

دراسة في المضامين التنموية

الاستاذ المساعد الدكتور

أحمد عدنان عزيز الميالي

كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

ahmed_adnan39@yahoo.com

الملخص

تم التركيز في هذا البحث على قضية الإصلاح ومضامينه التنموية في نهضة الإمام الحسين عليه السلام، والبحث في ماهية الدوافع والآثار المترتبة على هذه النهضة، واشتملت هذه الأسس والمضامين على الجوانب الدينية والسياسية والإقتصادية والأخلاقية، ففي الجانب الديني أرادت النهضة إعادة ترسيخ المفاهيم الإسلامية الأصيلة والأبعاد والملامح الواضحة للدين الإسلامي الذي تعرض لمحاولات التحريف من قبل حكم معاوية وابنه يزيد، كما ارتبط الجانب الديني بالجانب السياسي متمثلاً بمسألة نظام الحكم الإسلامي والدفاع عن القيادة الصحيحة الكفوءة التي بإمكانها أن تقيم وتحافظ على قوانين وضوابط الشريعة الإسلامية؛ إذ عانت الأمة الإسلامية الكثير أبان حكم معاوية ويزيد بسبب عدم شرعية السلطة ونهجها الذي تعكز على الإنحراف والفساد والإبتعاد عن مبادئ الدين الإسلامي العقدية والإجتماعية والإقتصادية والأخلاقية.

لقد بدأت خطوات الإصلاح في نهضة الإمام الحسين عليه السلام برفضه مبايعة يزيد ولياً للعهد في زمن معاوية، ورفضه بيعته بعد وفاة أبيه. مطالباً بإعادة الإعتبار لأُسس الشرعية السياسية في ضوء موجبات الإسلام لإعادة بناء دولة المدينة التي تآخى فيها المسلمون مع بعضهم. فالإمام الحسين عليه السلام يؤمن أنَّ من أسوأ الخيانات والجنايات في الإسلام، ترشيح واختيار ومبايعة غير الأكفاء والمؤهلين لرئاسة الأُمة وقيادتها والخضوع لهم، وهذا خطر يحدق بكل أُمة تبتلي بمثل هكذا قيادة، إذ سينتهي بها الحال إلى التفكك والإنهيار والإبتعاد عن مبادئها العقدية والإجتماعية والسياسية وغير ذلك..

واجه الإمام الحسين عليه السلام في نهضته تعقيدات الواقع السياسي الأموي، الذي حاول تشويه مسارات الرسالة الإسلامية وطبيعة نظامها العقدي والأخلاقي، وقيمه التي نسفت العدل والحق والأخلاق في سياق الممارسة السياسية، وبالإتجاه الذي يفرض نظاماً للسلطة مخالفاً للمعهود، وفرض سياسات التعصب القبلي على الآخرين، علاوة عن تحريف ثوابت الشرع الإسلامي بالإعتماد على البدع في ادارة شؤون الدولة، مع السيطرة على مقدرات بيت المال وصرفها في غير مواضعها، ومغادرة القيم الإنسانية في إدارة شؤون الأمة الإسلامية، وهذا ما حققه عليه السلام في نهضته وخروجه على حكم يزيد فأراد إعادة الإعتبار لجوهر الدين الإسلامي بكل مضامينه الشرعية.

جاء البحث بمقدمة وأربعة مباحث ناقشت أسس الإصلاح في الجوانب الدينية والسياسية والإقتصادية والأخلاقية، وخاتمة لإبراز المضامين التنموية في نهضة الإمام الحسين عليه السلام.

The Reform Foundations of Imam Al-Hussein's Uprising: A Study of its Developmental Aspect

Assist. Prof.

Ahmed Aziz Adnan

College of Political Sciences – University of Baghdad

Abstract

In this research, emphasis was placed on the issue of reform and its implications during the uprising of Imam Al-Hussein, peace be upon him, and to shed light on the motives and effects of this renaissance. These foundations included the religious, political, economic and moral contents. On the religious side, the renaissance wanted to re-establish the original Islamic concepts, dimensions and clear features of Islam, which was subjected to attempts of distort by Muawiya and his son Yazid. The religious side was linked to the political aspect of the Islamic regime and the defense of the right efficient leadership that can assess and maintain the Islamic laws and regulations. The Islamic nation has suffered a lot during the rule of Muawiya and Yazid due to the lack of legitimacy of power and approach because the state was established on deviation, corruption and moving away from the religious, social, economic and moral principles of Islam. Steps of reform in the renaissance of Imam Al-Hussein, peace be upon him, began when he rejected the allegiance of Yazid as the highest crown prince in the reign of Muawiya, and also after the death of his father, calling for re-consideration of the foundations of political legitimacy in the light of the obligations of Islam for rebuilding the state where Muslims live in brotherhood each other. Imam Al-Hussein, peace be upon him, believes that one of the worst betrayals and crimes in Islam is the nomination, selection and allegiance of the incompetent and unqualified persons to lead the nation and to be led by them. This danger threatens every nation that suffers from such a leadership, which will end with disintegration and collapse and abandon of the religious, social and political principles. Imam Al-Hussein, peace be upon him, faced the complexities of the Umayyad policy which tried to distort the paths of the Islamic message, the nature of its moral system and its values and thus undermined justice, truth and morals in the context of political practice and the tendency to impose a regime of power contrary to tradition through the misrepresentation of the fundamentals of the Islamic law by relying on innovations in the management of the state affairs. Besides, it imposed control over the capabilities of the House of Treasure and the wrong spending of money and violated the human values in the management of the affairs of the Islamic nation. This was what has been achieved by Imam Al-Hussein, peace be upon him, in his uprising and rejecting the rule of Yazid calling for reconsidering the essence of the Islamic religion with all its legal contents. This research has an introduction and four sections discussing the foundations of reform in the religious, political, economic and moral development aspects with a conclusion of the most important messages of the uprising of Imam Al-Hussein, peace be upon him.

المقدمة

إن أُسس ومنطلقات وأهداف الإصلاح في نهضة الإمام الحسين عليه السلام، جاءت متزامنة مع واقع الأوضاع العامة المحيطة بالظرف التاريخي الذي عاصره وعاشه الإمام الحسين عليه السلام.

فالأوضاع الدينية والسياسية والإقتصادية والأخلاقية تراجعت إلى مستويات لا تحتمل السكوت والمداهنة واستفحل الإنحراف العام في مفاصل الدولة الإسلامية مع بداية حكم بني أُمية. وهذا الإنحراف والفساد، حدد الدوافع والمحفزات التي قام من أجلها عليه السلام في وجه الحكم الأموي، مصرحاً بأن مواجهة هذا الإنحراف والإفساد، إنما هو الإصلاح.

لذلك فإن مطلب الإصلاح العام هو القضية المركزية في نهضة الإمام الحسين عليه السلام، وذلك من خلال ما سنتناوله من التذكير والتصريح منه بذلك مؤشراً بالإنحراف المستشري في الموارد التي يريد إصلاحها، وهذا الإصلاح لا يمكن أن يتحقق الا بالخروج على من مارس ونشر الإنحراف والفساد في الأمة والسلطة والعقيدة وهو المتمثل بالحكم الأموي، لذلك فإن هذا الإصلاح لا يمكن أن يكون في إطاره العام، الا إصلاحاً دينياً على مستوى العقيدة، وسياسياً على مستوى السلطة، واقتصادياً على مستوى الأمة، إضافة إلى الإصلاح بجانبه الأخلاقي على المستوى الإجتماعي.

إن أُسس الإصلاح في نهضة الإمام الحسين عليه السلام، تكتمل من خلال النصوص والبيانات والمواقف الصادرة عن الإمام عليه السلام، التي شخصت وكشفت مواضع الإنحراف والإفساد والتراجع والخروج عن المبادئ الشرعية والظروف الموضوعية التي يريدها الإسلام المتمثل بالقرآن الكريم والسنة والنبوية، من قبل معاوية ويزيد.

ومن هذه النصوص والبيانات والمواقف من الممكن استخلاص أُسس الإصلاح في النهضة الحسينية، من خلال المقاربات الدينية والسياسية والإقتصادية والأخلاقية التي شخصها لغرض طرح أسس اصلاحها.

تنطلق فرضية البحث من: نهضة الإمام الحسين عليه السلام أبرزت نتائج شاخصة على مسار التاريخ الإسلامي، وشكلّت نهجاً إسلامياً ووضعت حداً فاصلاً بين ما هو إسلامي وبين المبادئ الدخيلة على هذا الدين، من خلال إبراز حالة الخلل والإنحراف التي حلّت بالأوضاع العامة للدولة الإسلامية.

وبناءً على ذلك، سنعالج في ثنايا هذا البحث أربعة مباحث، يتمحور الأول حول: أسس الإصلاح الديني لنهضة الإمام الحسين عليه السلام.

والآخر يتمحور حول: أسس الإصلاح السياسي لهذه النهضة، والثالث: حول أسس الإصلاح الإقتصادي للنهضة، وأما الرابع: نبحث في أسس الإصلاح في الجانب الأخلاقي للنهضة، رابطين هذه الأُسس وانعكاساتها على مستوى الفكر الإسلامي بوجه خاص والفكر الإنساني بوجه عام.

المبحث الأول:

أُسس الإصلاح في الجانب الديني

إن القاعدة الفكرية الاساسية التي انطلق منها الإمام الحسين عليه السلام في نهضته، بيّنَها حينما صمّم على القيام بحركته التغييرية في المجتمع الإسلامي وقتها، فبدأ بتوضيح تلك القاعدة الفكرية التي انطلق منها، وحدد منهجه وأهدافه عليها. إذ كانت هذه القاعدة الفكرية متجسدة في وصيته لأخيه محمد بن علي عليه السلام المعروف بمحمد بن الحنفية: «.... وإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا مفسداً ولا ظالماً، وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أُمة جدّي صلى الله عليه وآله وسلم أُريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر، وأسير بسيرة جدي وأبي علي بن أبي طالب..»[١].

هذه المقدمة لوصيته، توضح القاعدة الفكرية والرؤية الكلية لنهضته فقد تضمنت الوصية المحددات الرئيسة لخروجه والمتمثلة بالإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والاقتداء بسيرة جدّه وأبيه. فإيمانه عليه السلام بضرورة وحتمية الإصلاح هو الذي حتم عليه القيام بنهضته حفاظاً على هذه الأصول والفروع لتبقى فاعلة في حياة الأُمة فرداً وجماعة لكي لا تفقد العقيدة معناها الصحيح[٢].

لذلك فإن تركيز الإمام الحسين عليه السلام على التوحيد في الإسلام في عهد معاوية ويزيد كان له بعدٌ دينيٌ مهمٌ إذ أن معاوية عمل على زعزعة فكر الأمة من خلال إيجاد خطوط فكرية دخيلة على الفكر القرآني أمثال العقيدة الجبرية وعقيدة الإرجاء[*]، واستمر يزيد في استخدام عقيدة الجبر في سياساته وخطاباته مستكملاً سياسة أبيه بهذا المجال، إذ قال في خطاب العرش عند أول يوم تسلّمه لمنصب الخلافة: «الحمد لله الذي ما شاء صنع، ومن شاء منع، ومن شاء خفض، ومن شاء رفع، إن أمير المؤمنين - يعني معاوية - كان حبلاً من حبال الله مدَّه ما شاء الله أنْ يَمدَّه، ثم قطعه حين أراد أنْ يقطعه.. وقد وليتُ بعده الأمر ولستُ أعتذر من جهل، ولا آتي على طلب علم، وعلى رسلكم إذا كره الله شيئاً غيَّره وإذا أحبّ شيئاً يَسَّره..»[٤].

كذلك ركز الإمام الحسين عليه السلام في وصيته على أصل النبوة التي تمثل عملية الاتصال ما بين الله والإنسان، في عملية التوجيه والهداية التشريعية في حياة الإنسان، فالنبي هو واسطة السماء لهداية الارض. لذلك فلأصل النبوة وخاصة النبوة الخاتمة للرسالات قداسة كبيرة جداً وموقع متقدم.

لقد وقف الإمام الحسين عليه السلام بوجه معاوية مدافعاً عن الإسلام وعن نبيّه محمد صلى الله عليه وآله وسلم. فقد واجهه عليه السلام معاوية مباشرة حينما أراد منه البيعة لولي عهده يزيد مذكّراً إياه تماديه بهذا الموضوع، إذ كان معاوية يلبس موضوع توريث الحكم لباساً دينيا مستغلاً إسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالثناء عليه والحفاظ على دينه؛ لذلك لابد من استقرار الحكم وتداعياته بالتوريث، إذ قال عليه السلام: «أما بعد: يا معاوية فلن يؤدي المادح وإنْ أطنبَ في صفة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من جميع جزءاً، وقد فهمت ما لبست به الخلف بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ايجاز الصفة، والتنكب عن استبلاغ النعت، وهيهات هيهات يامعاوية! فضح الصبح فحمة الدجى،

وبهرت الشمس أنوار السرج، ولقد فضلتَ حتى أفرطتَ، واستأثرتَ حتى أجحفتَ، ومنعتَ حتى بخلتَ، وجُرتَ حتى جاوزتَ، ما بذلتَ لذي حق من إسم حقه بنصيب، حتى أخذ الشيطان حظه الأوفر ونصيبه الأكمل..»[٥].

وهنا فضح الإمام الحسين عليه السلام معاوية لاستخدامه اسم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في تحقيق مآربه السياسية، بهذا التوصيف الدقيق، فبلغت الأوضاع الدينية الانحدار الذي أصبح واضحاً للعيان وخاصة ما يتعلق بتحريف السُّنَّة النبوية في كافة الاتجاهات. كذلك واجه الإمام عليه السلام معاوية لنقضه سُنَّة الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ذلك عندما استنكر عليه استلحاق زياد إلى أبيه أبي سفيان. إذ قال عليه السلام لمعاوية: «..أوَ لستَ بمدَّعي زياد بن سمية المولود على فراش عبيد ثقيف، فزعمت أنه ابن أبيك، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: الولد للفراش وللعاهر الحجر، فتركتَ سُنَّة رسول الله تعمداً، وتبعتَ هواك بغير هدىً من الله..»[٦].

كما واجه الإمام عليه السلام معاوية مواجهة صريحة لقتله أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لا بسبب الاّ لأنهم كانوا يحبون علي بن أبي طالب عليه السلام، ولأنهم استمروا في تمتين العلاقة بين الناس وسيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقال عليه السلام له: «..ألستَ القاتل حجر بن عدي(**) أخا كنده وأصحابه المصلّين العابدين الذين كانوا ينكرون الظلم، ويستعظمون البدع، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ولا يخافون في الله لومة لائم، ثم قتلتهم ظلماً وعدواناً، من بعد ما اعطيتهم الأيمان المغلظة والمواثيق المؤكدة، جرأة على الله واستخفافاً بعهده. أوَلستَ قاتل عمرو بن الحمق الخزاعي صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العبد الصالح الذي أبلَتْه العبادة فنحل جسمه واصفر لونه، فقتلته بعدما آمنته وأعطيته مالو فهمته العصم لنزلت من رؤوس الجبال...»[٧].

هكذا واجَهَ الإمام الحسين عليه السلام بنهضته في جانبها الديني محاولة معاوية ويزيد تفكيك شخصية النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم في سائر المجالات من حيث الإفتراء والتقوّل عليه ونقض سنته وقتل أصحابه.

والاساس الفكري الآخر للإصلاح السياسي في الجانب الديني للنهضة الحسينية، تركيز الإمام عليه السلام على المعاد، وهو من الأصول الثابتة في الإسلام، فالاعتقاد بالمعاد من الركائز الأساسية للعقيدة الصحيحة، وهو عنصر في كل شريعة لها صلة بالسماء، وبدون المعاد تصبح الشرائع مسالك بشرية لا تمت إلى الله تعالى بصلة، فقوام الشريعة هو الاعتقاد بمبدأ المعاد، ولأجل ذلك لا ترى شريعة تتسم بأنها شريعة إلهية خالية من الدعوة إلى الحياة الآخرة، وحشر الإنسان بعد الموت، وإقامة الجزاء والثواب والعقاب[٨].

لذلك شدد الإمام الحسين عليه السلام على أهمية المعاد في أساس نهضته: «وأن الجنة حق، والنار حق، وأنَّ الساعة آتية لاريب فيها، وأنَّ الله يبعث مَنْ في القبور»، ذلك لأن الأمة في عهد معاوية أصبحت منهارة دينياً؛ لأن الحكم غايته السلطة لا إقامة العدل في بلاد الله، ولما كان الحكم والسلطة غاية معاوية، فهو لم يتورع عن اتخاذ أية وسيلة في سبيل الوصول إليه وبقائه تحت يديه، فأصبحت الامور الاعتقادية

للحاكم ومن هم في بلاط السلطة لا قيمة ولا قدسية لها؛ لذلك عاش الحكام والرعية حال الانفصال بين دعواهم وايمانهم بالإسلام، وعدم صدقية الايمان بمبدأ المعاد، وبين واقعهم العملي، فقد وصفهم الإمام الحسين عليه السلام: «الناس عبيد الدنيا، والدينُ لَعِقٌ على ألسنتهم يحوطونه ما درَّت معائشهم، فإذا مُحِّصوا بالبلاء قَلَّ الديّانون»[٩].

هـذا التشخيص لـلإمـام الحسين عليه السلام بغاية الدقة لأمور الناس وأحوالهم وواقعهم، فالناس يحملون دعـوى التدين بالإسلام في نطاق تحقيق مصالحهم المادية والشخصية، وتتكشف حقائقهم عند الاصطدام بأي واجب شرعي تكون مكاسبه وثماره أُخروية يوم القيامة فيبرز تقاعسهم اتجاهه، وهنا تبرز أهمية تأكيد القاعدة الفكرية لنهضة الإمام الحسين عليه السلام بأحد أسسها ألا وهو تثبيت مبدأ المعاد وتذكير السلطة والأمة به، وأن الإمام عليه السلام ملتزم بهذا الأصل الاعتقادي الذي من أجله وأجل بواعث أُخرى نهض بوجه الحكم الأموي[١٠].

كما خطب الإمام عليه السلام في الجيش الـذي خرج لمواجهته في كربلاء مشخصاً هـذا الـواقـع، واقع التناقض الذي تعيشه الأمة الإسلامية في عهد معاوية ويزيد مع مبدأ الرسالة الإسلامية، ومبدأ المعاد فقال لهم: « فقبحاً لكم، فإنما أنتم من طواغيت الأمة وشُذّاذ الأحزاب، ونَبَذَةِ الكتاب، ونفثة الشيطان، وعصبة الآثـام، ومحرِّفي الكتاب، ومطفئي السُّنن، وقَتَلَةِ أولاد الأنبياء، ومبيري عترة الأوصياء»[١١].

لقد جسد الإمام عليه السلام مبدأ المعاد بنهضته تجسيداً حياً إذ عـرّض نفسه وأهله للقتل من أجل حماية الإسلام، وإيماناً منه أنه ملاقٍ ربَّه وهو سعيد لوقوفه بوجه حكم يزيد ومن قبله معاوية، فقد عبَّر عن هذه الحقيقة في قوله عليه السلام: «.. وأن الدنيا قد تغيرت وتنكّرت وأدبر معروفها، ولم يبقَ منها الاّ صبابة كصبابة الأناء وخسيس عيش كالمرعى الوبيل، ألا ترون إلى الحق لا يُعمل به وإلى الباطل لا يُتناهى عنه، لَيرغب المؤمن في لقاء الله، فأني لا أرى الموت إلا سعادة والحياة مع الظالمين إلا برما»[١٢].

لقد آثـر الإمـام الحسين عليه السلام اليقين بالآخرة واشتياقه للقاء ربه؛ لأن محيط مجتمعه أصبح عبارة عن بيئة مليئة بالإنحرافات والفساد والظلم، مع عدم قدرته الآنية على تغيير هذا الواقع بشكل كامل، فهو يعرف أنَّ مصيره الشهادة، لذلك فقد فضَّل الموت على الحياة مع الظلم وسجل موقفاً انسانياً مازال خالداً، إيماناً منه بالمعاد ورفضه وتمرده على الأوضاع اللا إسلامية التي عاشتها الأمة في محيط يفترض أن يكون ويستمر ويبقى إسلامياً.

كما أكد الإمام عليه السلام في نهضته على أساسٍ فكريّ مهمٍ في الجانب الديني لهذه النهضة، متمثلاً بتركيزه على أنَّ سيرة ونهج الإمام علي عليه السلام هي امتداد طبيعي لسيرة ونهج الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «وأسير بسيرة جدّي وأبي علي بن أبي طالب»، فأبوه إمـام وخليفة، وواجه عملية السب والشتم المنظَّم بـدلالات وأغـراض سياسية وشخصية من معاوية ومَنْ أتى بعده من الخلفاء الأمويين، بالرغم من مكانته في الإسلام.

لذلك جـاء بيان الإمـام الحسين عليه السلام متضمناً

تأكيده إبراز مكانة أبيه وعلاقته بالرسالة الإسلامية ودوره فيها، وصلته بالنبيﷺ وموقعه الحقيقي في الأمة، وإضافة إلى ذلك عقد الإمام الحسينعليه السلام مؤتمراً سياسياً في منى، دعا فيه جمهوراً واسعاً من المسلمين قبل وفاة معاوية عام ٥٩/ ٦٧٨م هـ في موسم الحج[١٣]، أدان فيه حكم معاوية وذكر فيه فضل أبيه وقربه ومنزلته من النبيﷺ، جاء فيه: «أما بعد: فإن هذا الطاغية قد فعل بنا وبشيعتنا ما قد رأيتم، وعلمتم وشهدتم.. أُنشدكم الله أتعلمون أنَّ عليَّ بن أبي طالب كان أخا رسول اللهﷺ حين آخى بين أصحابه فآخى بينه وبين نفسه، وقال: أنت أخي وأنا أخوك في الدنيا والآخرة؟.. أُنشدكم الله أتعلمون أنَّ رسول اللهﷺ نصبه يوم غدير خم فنادى له بالولاية وقال: ليبلغ الشاهد الغائب؟..»[١٤].

والخطاب طويل في هذا المجال، إذ ذكرعليه السلام فضائل الإمام عليعليه السلام كافة، من حيث قربه ومنزلته ومكانته في الإسلام وعند النبيﷺ، واستحقاقه الشرعي والسياسي بالولاية والخلافة وغيرها من الامور الخاصة بالتفضيل والتكريم، وكان هذا الجمع السياسي في منى يجيب على الأسئلة التي طرحها الإمام الحسينعليه السلام في خطابه هذا:» بنعم «عن كل فضيلة وتكريم وقربى واستحقاق سياسي وخصوصاً قربه من الرسولﷺ وانتهاج نهجه، التي استحضرها الإمام الحسينعليه السلام في هذا المؤتمر العام[١٥].

هكذا نرى أنَّ الأساس الأول للإصلاح المتعلق بالجانب الديني في نهضة الإمام الحسينعليه السلام قد تكامل بمناقضة انحرافات ومؤاخذات الأوضاع الدينية كافة، التي سادت أبان حكم معاوية ويزيد؛ لذلك فإن المسؤولية الدينية قد تحققت في نهضة الإمامعليه السلام، إذ كانت حركته التغييرية مرتبطة بالله تعالى؛ لأن أول أسسها: هو الارتباط الالهي بالنهضة ومحاربة الإنحرافات الحاصلة في الأوضاع الإسلامية أيام حكم الأمويين في زمانه. فعندما ترتبط هذه الحركة التغييرية بالله تعالى عن طريق المحافظة على دينه وشرعه، سوف يكون لهذا التحرك أبعاد واسعة مطلقة غير محدودة، تجسد اتساع نظرة الإمامعليه السلام لكل الاشياء والمواقف، نظرة شاملة لا تقتصر على أهداف دنيوية فحسب، وإنما تمتد إلى الأهداف الأُخروية والمعنوية[١٥].

لقد كان الأساس الديني من أهم أُسس الإصلاح عند الإمام الحسينعليه السلام؛ لأنه أدرك أنَّ الدين الإسلامي حُرِّف تحريفاً واسعاً، وأدرك بأن التصحيح وحفظ الرسالة لا يمكن أن يحدث بالوعظ والارشاد وطرح المبادئ السلمية. فإن القاعدة الفكرية للمجتمع أصبحت مناقضة بصورة كلية لروح الإسلام، ولا يمكن أنْ يوقف هذا التيار إلا المواجهة المباشرة مع السلطة؛ ليهز ضمير الأمة ويوقظها، لذلك فهو اعتبر نفسه المسؤول الأول عن إنقاذ دين رسول اللهﷺ وأُمته من مخالب الطغاة[١٦].

يتضح من هذا الاساس الإصلاحي المتمثل بالجانب الديني في النهضة الحسينية، إن واقع المسلمين شيء وإسلامهم ودينهم شيء آخر في عهد معاوية ويزيد، فالخليفة لم يكن يمثل الشريعة بأي حال من الأحوال، لذا فإن الواقع الديني كان مضطرباً بشكل عام، فارتكز هذا الاساس سياسياً على تفعيل العامل الديني في المجتمع الإسلامي في عهد معاوية ويزيد، من خلال التركيز على أسس التوحيد والنبوة والمعاد

والإمامة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويبدو أنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الأسس الرئيسة للإصلاح عند الإمام الحسين عليه السلام؛ لأن عوامل النهوض كانت ترتكز بشكل عام على الإنحراف الشامل للاوضاع العامة للدولة الإسلامية (الديني، السياسي، والإقتصادي..) وهذان العاملان يدخلان في صلب هذه الأوضاع الثلاثة عند المطالبة بالتغيير من خارج السلطة، فلم تكن دعوة أهل الكوفة ولا المبايعة تدفع بالإمام عليه السلام بالخروج، إنما كانت هذه العوامل ثانوية، بل أنَّ الإمام عليه السلام قرر التحرك لفساد الأوضاع، وشيوع المنكرات، وبتعبير الإمام عليه السلام كما ذكرنا تحوّل الحلال إلى حرام والحرام إلى حلال، وتعطيل الحدود، والاستئثار بالفيء، وترك المعروف والعمل بالمنكر، ومن ثمَّ فإن رؤية هذا الوضع المنحرف للمجتمع، وضع أمام الإمام عليه السلام منعطف المواجهة، وأوجب عليه القيام والنهضة؛ لأنه تيقن أنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو المبدأ الوحيد الذي يضمن بقاء الإسلام، وبعبارة أُخرى هو « العلّة المبقية» كما يصطلح عليه الفقهاء، ولهذا فإن نهضة الإمام الحسين عليه السلام في جانبها الديني استقت قيمتها وأهميتها الأساسية من بُعد هذين العاملين اللذين أصبحا المحرّك الأساس للمطالبة بإحياء بقية الأسس الدينية في المجتمع الإسلامي التي حرّفها معاوية ويزيد [١٧].

لقد كان الاساس الديني واضحاً في نهضة الإمام الحسين عليه السلام، كما بيّنا عملياً، فهو وحتى في ساحة المواجهة الحربية في كربلاء مع الجيش الأموي لم يتخلَّ عن تأدية الشعائر العبادية، فكانت الممارسات الدينية من الإمام عليه السلام كالصلاة مثلاً قائمة في أوقاتها في أثناء المعركة، فعندما زحف معسكر عمر بن سعد قائد الجيش الأموي آنذاك نحو معسكر الإمام عليه السلام عصر يوم التاسع من شهر محرم سنة ٦١ هـ-٦٨١م، أي قبل استشهاده بليلة واحدة، إلتفت إلى أخيه العباس بن علي عليهما السلام وقال له: «إرجع إليهم فإن استطعت أن تؤخرهم إلى غدوة لعلّنا نصلي لربنا هذه الليلة وندعوه ونستغفره، فهو يعلم إني أحب الصلاة وتلاوة كتابه وكثرة الدعاء والاستغفار»[١٨].

إذن فالصلاة وقراءة القرآن والدعاء والاستغفار، مؤشرات مهمة للالتزام بالواجبات العبادية الشرعية الالهية والدينية التي حددها الإسلام للمسلمين، والإمام الحسين عليه السلام بوصفه انساناً مكلَّفاً يؤدي فرائضه تلك حتى في أحلك الأوضاع والظروف؛ لأن الواجبات العبادية هي جزء من واجبه ومشروعه النهضوي، المتمثل بأحد أسسها الحفاظ على حقائق الشريعة وإعطاء الفرائض العبادية مدلولها الصحيح ووقتها المناسب ووجوب الالتزام بها واعطاؤها الأولوية على بقية الممارسات والمعاملات الدينية الاخرى.

المبحث الثاني:

أُسس الإصلاح في الجانب السياسي

تتمثل القاعدة أو المنطلق الثاني لنهضة الإمام الحسين عليه السلام، بالإصلاح السياسي لنظام الحكم الإسلامي، وذلك من خلال الدفع بتغيير نظام الحكم أو تصحيح اتجاهاته على أقل تقدير، إذ - كما مرَّ بنا - حدثت انتكاسة في تاريخ الحكم الإسلامي

بعد وفاة الرسول محمدﷺ، حيث استطاعت الفئة الأموية المعادية للاسلام أصلاً ولرسولهﷺ أن يستعيدوا مواقفهم ونفوذهم ومركزهم في المجتمع الإسلامي الجديد، بعد أنْ عزلتهم الدعوة الإسلامية عن مواقعهم وجرّدتهم من نفوذهم وسلطانهم وألغت دورهم السياسي والإجتماعي الغاءً كاملاً.

وإذا علمنا أنَّ الأمويين عادوا إلى مكانتهم وسلطانهم عن طريق الاستيلاء على موقع الخلافة الإسلامية، وحاولوا تغيير مفاهيم وتصورات وأحكام وثوابت الدعوة الإسلامية، من خلال منصب الخلافة الذي استولى عليه معاوية بن أبي سفيان[١٩].

إن النقطة المركزية التي نجح فيها معاوية هي تحويله مسألة اختيار الخليفة إلى مسالة جبرية متعلقة بالقدر الالهي، وبالتالي الطاعة العمياء له مهما كانت كيفياته في تصريف امور الحكم، وأصبح هذا الفكر جزءاً من ثقافة الأمة السياسية وعقيدتها الدينية، وعاشت الأمة حالة الاستسلام للجور والظلم؛ لأنها تثقفت بثقافة التخدير والاسترخاء والتبرير، بل وترى الوقوف في وجه الحاكم الجائر والمنحرف نوعاً من الخروج على قوانين الشريعة[٢٠].

لقد قرر الإمام الحسينعليه السلام كشف مفاسد النظام الأموي وانحرافاته في عهد معاوية ويزيد، لذلك فهو يقول: «الإصلاح في أُمة جدّي»، والإصلاح بمعناه الشامل وأبعاده، هو الإصلاح السياسي.

وبناءً على ذلك سجل الإمام الحسينعليه السلام عدة مواقف تسند نظريته في الإصلاح السياسي لجهاز الخلافة ومنهج الحكم فيها، من خلال رفض كل إجراءات وسياسات معاوية ويزيد أولاً من خلال رفض بيعة يزيد ليكون ولي عهد للخلافة أيام معاوية عندما حاول أخذ بيعته، وإدانته لنظام حكم معاوية تماماً، وثانياً رفضه مبايعة يزيد بعد موت معاوية بشكل علني، مما أسفر هذا الرفض عن الاعلان الرسمي لنهضة الإمام الحسينعليه السلام بوجه خلافة يزيد وحكمه.

وبهذا من الممكن تشخيص الإصلاح عند الإمام الحسينعليه السلام في الجانب السياسي من خلال مواقف وبيانات الإمامعليه السلام لصيانة موقع الخلافة الإسلامية بدلالة كشف زيف شرعية حكم معاوية ويزيد، ورفضه البيعة ووصفه الدقيق لشخصيتهما وموقعهما من مركز الخلافة، وكالآتي:

أولاً: موقف الإمام الحسين (عليه السلام) من معاوية بن أبي سفيان

بعد وفاة الإمام الحسنعليه السلام ونقض معاهدة الصلح من قبل معاوية وعدم وفائه بشروطه، ومنها تسليم الخلافة بعد معاوية إلى الإمام الحسينعليه السلام في حال وفاة الإمام الحسنعليه السلام. الا أنَّ معاوية – وكما هو معروف– أسند منصب الخلافة إلى بدعة ولاية العهد لولده يزيد، وهذا الإجراء أدى إلى تأجيج الرأي العام وخاصة الكوفة، إذ زادت مطالبتهم برد الصلح وجهاد معاوية، وجاءت وفودهم وكتبهم إلى الإمام الحسينعليه السلام يستنصرونه برد الصلح على معاوية فوراً وعدم الاستجابة لتوريث الخلافة[٢١].

لقد كان موقف الإمام الحسين عليه السلام من هذه الدعوات للخروج على معاوية، موقف التأني والالتزام بشروط الصلح مع أخيه، بالرغم من انتهاك شروطه من معاوية، إذ قال عليه السلام لأهل الكوفة جواباً على تلك الدعوات بنقض الصلح: «قد كان صلح وكانت بيعة كنت لها كارهاً، فانظروا مادام هذا الرجل حياً.. ليكن كل امرئٍ منكم حلساً من أحلاس بيته مادام هذا الرجل حياً، فإن هلك وأنتم أحياء رجونا أن يخير الله لنا ويؤتينا رشدنا»(٢٢).

هذا الجواب يفصح عن دراية الإمام الحسين عليه السلام بواقع أهل الكوفة، فهو يعلم أنَّ القوم ليسوا أهل جهاد ولا حرب، لكن المانع ليس كذبهم أو صدقهم، بل الوفاء بالتزامات الصلح مع معاوية وبيعته له، والوفاء بالعهد قيمة لا يتنازل عنها الإمام عليه السلام، وهي قيمة إسلامية قرآنية وقيمة سياسية بالوقت نفسه، جسدها الإمام عليه السلام بهذا الالتزام حتى مع خصومه ومناوئيه.

ويؤشر الإمام عليه السلام بكتابه هذا أيضاً كراهيته لبيعة معاوية، فهي جرت على مضضٍ ولظروف واعتبارات موضوعية ارتآها الإمام الحسن عليه السلام عندما تنازل عن استحقاقه السياسي والشرعي لمعاوية، فكانت بيعة الأمر الواقع للإمام الحسين عليه السلام. وفي كتاب آخر أوضح ذلك عندما كتب له أهل الكوفة باستقدامه لمبايعته ضد معاوية، فقد كتب لهم: «..أما أخي فأرجو أن يكون الله قد وفقه وسدده فيما يأتي، وأما أنا فليس رأييّ اليوم ذلك، فالصقوا رحمكم الله بالأرض، واكمنوا في البيوت، واحترسوا من الظنّة مادام معاوية حياً، فإن يحدث الله به حدثاً وأنا حيٌّ كتبتُ إليكم برأيي والسلام».

في هذا الكتاب حدد الإمام عليه السلام بعض خصائص حكم معاوية، وهو القتل على الظن والتهمة، ومع ذلك التزم بالصلح لاعتبارات الوفاء بالعهد ولعدم اكتمال معطيات الخروج على معاوية، وعند اطلاع الأخير على المراسلات بين الإمام عليه السلام وقيادات ووجهاء اهل الكوفة، واستناداً إلى التقرير الذي أرسله مروان بن الحكم إلى معاوية يذكر فيه: «إني لست آمن أن يكون حسين مرصداً للفتنة وأظن يومكم من حسين طويلاً»(٢٣).

وتاسيساً على ذلك، كتب معاوية إلى الإمام عليه السلام كتاباً جاء فيه: «إن من أعطى الله صفقة يمينه وعهده لجدير بالوفاء، وقد أُنبئتُ أنَّ قوماً من اهل الكوفة قد دعوك إلى الشقاق، وأهل العراق من قد جربت قد أفسدوا على أبيك وأخيك، فاتقِ الله واذكر الميثاق، فأنك متى تكدني أكدك»(٢٤).

وقد اغتنم الإمام الحسين عليه السلام جواب هذا الكتاب فرصة لتوجيه الاتهام إلى حكم معاوية ولينتزع ثقته بتدبيراته السياسية المنحرفة، وليعرفه انه رغم السكوت والبيعة الاضطرارية طيلة تلك الفترة، فأنه عليه السلام له ولمخططاته مراقب ومتربص ومستنكر وشاجب، وحينما تؤاتيه الامكانات وتسنح له الفرصة فأن الخروج على السلطة مسألة واردة حتماً في نظر الإمام الحسين عليه السلام(٢٥).

فجاء جواب الإمام عليه السلام متضمناً هذه الإدانة: «أما بعد: فلقد بلغني كتابك تذكر أنه: بلغك عني امور ترغب عنها، فإن كانت حقاً لم تقارني عليها، ولم

يهدي إلى الحسنات ولا يسدد لها الا الله. فأما ما نمي إليك فإنما رقاه الملاقون، المشاؤون بالنمائم، المفرّقون بين الجمع، وما أُريد حرباً لك، ولا خلافاً عليك، وايم الله لقد تركتُ ذلك، وأنا أخاف الله في تركه.. فلا أعرف فتنة أعظمَ من ولايتك هذه أمر هذه الأمة.. فابشر يا معاوية بالقصاص، وأيقن بالحساب، واعلم أنَّ لله كتاباً لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلاّ أحصاها، وليس الله بناسٍ لك إخذك بالظنة وقتلك أولياءه على الشبهة والتهمة، ونفيك إياهم من دار الهجرة إلى الغربة والوحشة، وأخذك الناس بالبيعة لابنك غلام سفيه يشرب الشراب ويلعب بالكلاب. ولا أُعلمك إلا وقد خسرت نفسك وأوبقت دينك، وأكلت أمانتك، وغششت رعيتك وتبوأت مقعدك من النار، فبعداً للقوم الظالمين»[٢٦].

ان الإمام الحسين عليه السلام باتخاذه هذه المواقف تجاه الصلح وتجاه خلافة معاوية، توضح لنا أن الإمام عليه السلام لم يكن غافلاً عما يحدث في عهد معاوية، وقد استنكر المخالفات الدينية والسياسية كافة التي قام بها معاوية وأدانها أمام الرأي العام، وكانت هذه المواقف أحد أهم أسس الإصلاح التي استندت عليها نهضة الإمام عليه السلام في الجانب السياسي.

وفي الكتاب الأخير أدان الإمام عليه السلام منهج حكم معاوية وما هو عليه من انتهاكات لكل قواعد السياسة الإسلامية وعدم شرعية خلافته وتولية ابنه يزيد لولاية العهد، كما كان هذا الكتاب حاملاً لمفاتيح التحرك المضاد على الحكم الأموي، مستغلاً موضوع تنصيب معاوية ليزيد خليفة من بعده، وإلزامه الناس بالبيعة له، إذ كان هذا مخالفة لبنود الصلح، مع مخالفة للاعراف السياسية للمسلمين في تولية الخليفة، مما لا يجهله حتى العامة، وإن يزيد لم يكن مؤهلاً اطلاقاً لهذا المنصب بشكل مكشوف للامة، فكانت هذه المخالفات والمغالطات التي افتعلها معاوية، الحجر الاساس الذي اتخذ بناءً عليه مواقفه السياسية الاخرى للاصلاح السياسي.

ثانياً: موقف الإمام الحسين (عليه السلام) من قضية ولاية العهد

عندما تم طرح بدعة ولاية العهد وتم تبنيها من قبل معاوية – كما مر بنا – قام بسلسلة من الفعاليات لأخذ البيعة من الجميع بما فيهم المعارضين الذين يمكن أن يعرقلوا مشروعه وطموحاته في التوريث، وكان منهم الإمام الحسين عليه السلام، فعزم معاوية على الذهاب شخصياً إلى المدينة المنورة لأخذ البيعة من المعارضين للفكرة، وكان ذلك في عام ٥٦ هجرية حسب ما جاء في تاريخ الطبري[٢٧].

أرسل معاوية إلى الإمام عليه السلام وعبد الله بن عباس، فقال لهما: «... وقد كان من أمر يزيد ما سبقتم إليه وإلى تجويزه وقد علم الله ما أُحاول به في أمر الرعية من سد الخلل ولمّ الصدع بولاية يزيد.. وقد أصبت من ذلك عند يزيد.. مع علمه بالسُّنَّة وقراءة القرآن والحلم الذي يرجح به بالصم الصلاب..»[٢٨].

فأجابه الإمام عليه السلام حول موضوع أخذ البيعة ليزيد وتوليته الخلافة من بعده، إذ قال: «أما بعد يامعاوية فلن يؤدي القائل وإن أطنب في صفة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من جميع جزءاً.. وفهمت ما ذكرته عن يزيد من اكتماله وسياسته لامة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، تريد أن توهم الناس في

يزيد، كأنك تصف محجوباً أو تنعت غائباً، أو تخبر عما كان مما احتويته بعلم خاص. وقد دلَّ ذلك من نفسه على موقع رأيه فخذ ليزيد فيما أخذ فيه من استقراءه الكلاب المهارشة عند التهارش الحمام السبق لأترابهن، والقيان ذوات المعازف وضرب الملاهي، تجده باصراً، ودع عنك ما تحاول، فما أغناك أن تلقى الله من وزر هذا الخلق بأكثر مما أنت لاقيه، فو الله ما برحت تقدح باطلاً في جور وحنقاً في ظلم حتى ملأت الاسقية، وما بينك وبين الموت إلا غمضة، فتقدم على عمل محفوظ في يوم مشهود ولات حين مناص..»[٢٩].

ثم حاول معاوية مرة أُخرى أن يعرض موضوع ولاية العهد ليزيد على الإمام الحسين عليه السلام، لأخذ بيعته في مكة عندما اعتمر معاوية بالعام نفسه الذي اعتمر فيه الإمام عليه السلام، فأرسل معاوية إلى الإمام عليه السلام فدعاه، فلما جاء ودخل عليه، قال له: «يا أبا عبد الله إعلم أني ما تركت بلداً إلا وقد بعثت إلى أهله فأخذت البيعة ليزيد،.. ولو علمتُ أن لأُمة محمد خير من ولدي يزيد لما بعثت له. فقال عليه السلام: مهلاً يا معاوية لا تقل هكذا فإنك قد تركت من هو خير منه أُماً وأباً ونفساً.. فقال معاوية وما أنت وهو، فهو والله خير لأُمة محمد منك. فقال عليه السلام: مَن خيرٌ لأُمة محمد؟ يزيد! الخمور والفجور. فقال معاوية: مهلاً يا أبا عبد الله فإنك لو ذكرت عنده لما ذكر منك إلا حسناً. فقال عليه السلام: إنْ علم مني ما أعلمه منه أنا فليقل فيَّ ما أقول فيه. فقال معاوية: يا أبا عبد الله انصرف إلى أهلك راشداً واتقِ الله في نفسك واحذر أهل الشام أن يسمعوا منك ما قد سمعتُه فإنهم اعداؤك واعداء أبيك»[٣٠].

هذه البيانات السياسية التي اطلقها الإمام الحسين عليه السلام تجاه حكم معاوية ومحاولته في أخذ البيعة الاستباقية لابنه يزيد، سجّلت النهضة الواقعية في وجه العبث والتلاعب والتجاوز، كما إنها بيانات ومواقف واضحة لحقوق الأمة التي لا يمكن التغاضي عنها منه مهما كلف الأمر، وكشفت أيضاًعن جانب من الاسباب التي دعت الإمام الحسين عليه السلام للخروج على يزيد وعدم مبايعته فيما بعد، كما أنها أفرزت أهم أسس الإصلاح السياسي في نهضة الإمام الحسين عليه السلام في هذا الاتجاه.

ثالثاً: موقف الإمام الحسين (عليه السلام) من بيعة يزيد بن معاوية وحكمه:

تسلّم يزيد قيادة الدولة الإسلامية بعد وفاة أبيه معاوية، وقد استتبت له الامور فهو ولي العهد المبايَع مسبقاً، فصارت أجهزة الدولة كلها بيده، وأهم مَنْ كان يفكر به من المعارضين في المدينة هو الإمام الحسين عليه السلام؛ لأنه يتمتع بنفوذ واسع ومكانة مرموقة ومتميزة دينياً وسياسياً بين المسلمين[٣١].

لذلك جاء كتاب يزيد إلى والي المدينة مشدداً على أخذ البيعة من الإمام الحسين عليه السلام وبقية المعارضين: «أما بعد، فخذ حسيناً، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير أخذاً شديداً ليس فيه رخصة حتى يبايعوا والسلام»[٣٢]. والثابت في كل كتب التاريخ أن الإمام الحسين عليه السلام خرج من المدينة إلى مكة مع أهل بيته وأصحابه ولم يبايع يزيد للخلافة اطلاقاً.

ومما لاشك فيه أن إعطاء البيعة بوصفها مفهوماً

عاماً، يعني إمضاء الموافقة على سياسة الدولة والاعتراف بشرعية نظام الحكم وامتداداته، وعدم إعطاء البيعة يعني العكس تماماً. لذلك فإن مسألة إعطاء البيعة ليزيد يعني إقراراً عاماً للسياسة الأموية التي وضعها معاوية وسار عليها يزيد، وقد تناولنا الإنحرافات التي أصابت الدولة الإسلامية في عهدها. لذلك نرى الإمامعليه السلام عندما صادف مروان بن الحكم عند خروجه من المدينة وأخبره: «يا أبا عبد الله إني لك ناصح.. آمرك ببيعة يزيد.. فقال الإمام الحسينعليه السلام: إنا لله وإنا إليه راجعون وعلى الإسلام السلام إذا بُلِيَ براعٍ مثل يزيد، ولقد سمعت جدّي رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلم يقول: الخلافة محرّمة على آل أبي سفيان..» (٣٣).

أما موقف الإمامعليه السلام رسمياً من البيعة عندما دعاه إليها الوليد بن عتبة والي المدينة، عبّرعليه السلام عنه بـــ: «إنا أهل بيت النبوة، ومعدن الرسالة، ومختلف الملائكة، بنا فتح الله وبنا يختم الله، ويزيد رجل فاسق، شارب الخمر، قاتل النفس المحترمة، ومثلي لا يبايع مثله، ولكن نصبح وتصبحون وننظر وتنظرون أيّنا أحق بالخلافة والبيعة» (٣٤).

وقالعليه السلام أيضاً عندما أشار عليه أخوه محمد بن الحنفية أن ينجو بنفسه من يزيد،: «يا أخي والله لو لم يكن في الدنيا ملجأ ولا مأوى لما بايعتُ يزيد بن معاوية أبداً» (٣٥).

وكان مؤدى هذا الرفض المتواتر لمبايعة يزيد، بطلان أمر تنصيبه خليفة على المسلمين، وصحة أمر إمامته، فهو أحق منه بالخلافة شرعياً كونه أفضل منه، وسياسياً بموجب معاهدة الصلح مع معاوية التي تنص على ذلك، لذلك فإن الإمامعليه السلام كسر سياق ممارسة طاعة الحاكم الجائر الظالم في نفوس المسلمين، بما قال وصرّح به من رفضه للبيعة علناً، مما هيأ الاجواء النفسية في المجتمع الإسلامي لتقبل فكرة الخروج على السلطة التي تقتفي اثر ومنهج هكذا نمط من الحكم في الإسلام، كما أعاد تثبيت حقه في هذا الموقع، فهو لم يكن هدفه طلب الحكم؛ لأن الامكانات والظروف كما هو معروف لم تكن مهيأة – كما سنوضح لاحقاً – للظفر بالسلطة، إنما أراد تثبيت حق مضاع في الأقل والمطالبة به؛ لكي لا يعاقبه التاريخ لاحقاً، بأنه لم يطالب بمنصب الخلافة الإسلامية مع أفضليته على يزيد وبقية النخبة الموجودين، ولورود النص عليه في الصلح بين معاوية والإمام الحسنعليه السلام.

هذه المواقف الرافضة لبيعة يزيد التي تبناها الإمام الحسينعليه السلام، تتضح انها لم تكن نابعة من مشكلة تسلط الحاكم لكي يُعالج بتبديله بحاكم عادل آخر فحسب، بل كانت مشكلة ضياع الأحكام الإسلامية، وتَدَين المسلمين بطاعة الخليفة، مهما كانت أوامره، حيث كان المسلمون في مكة والمدينة والكوفة والشام، قد قبلوا تماماً فكرة التمسك في الدين من خلال طاعة الخليفة مهما كانت صفاته وحيثياته، وفي كل ما يأمر، وأيقنوا فكرة أن الخروج عليه شقاً لعصا المسلمين ومروقاً من الدين (٣٦).

إذ لم يعد في مقدور الإمام الحسينعليه السلام أن يتوقف عند رفض بيعة يزيد، فهو يعرف تماماً انه سينال الشهادة لا محال(***)، وهو في الوقت نفسه يرى

الإنحراف الشامل في قيادة الأمة الإسلامية.

ولم يحتمل عليه السلام ولـو نظرياً القبول بصلاحية يزيد وبني اُمية للحكم. كما إن مسؤولية الإمام الحسين عليه السلام تجاه الأمة بحكم مركزه الإجتماعي وقرابته من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وهو ابن الخليفة الإمام علي عليه السلام متجسدة فيه كل القيم والاخلاق، لذلك فقد وجد نفسه مسؤولاً عن هذه الأمة، دفعت به للتحرك والنهوض بكل ثقله واهل بيته للقيام بعمل قوي في مضمونه ودلالته وأثـره وعطائه لينهض بالأمة لتغيير واقعها المتردي.

كما إن استجابة الإمام الحسين عليه السلام لرأي الناس التي طلبت منه المجيء للكوفة، عبأت من عزمه للنهوض لإتمام الحجة عليهم، إذ لم يكن بوسع الإمام الحسين عليه السلام أن يقف دون أن يقوم بحركة قوية، وقد تكاثرت عليه كتب الرافضين لبيعة يزيد تطلب منه قيادة زمام امورها والنهوض بها، وقد حمّلته المسؤولية الدينية الاستجابة لكتب أهل الكوفة، وشكّلت هذه الكتب بالاستنصار والاستقدام له، مثابة الغطاء السياسي الذي يعطي الصفة الشرعية لحركته، فلم تكن حركته النهضوية بوازع ذاتي شخصي، لاسيما بعد إتمام الحجة عليه من قبل هؤلاء المسلمين الذين وصلت كتبهم عدداً يقارب اثني عشر ألف كتاب مبايعة من قادة ووجهاء الكوفة [٣٧].

لقد عارض الإمـام الحسين عليه السلام في المدينة بيعة الخليفة الجديد يزيد الذي أصبحت بيعته أمراً واقعاً عند المسلمين ببيعتهم إياه، وقاوم عصبة الخلافة فيها حتى انتشر خبره، ثم توجه إلى مكة والتزم الطريق العام في تحركه علناً، ثم أعلن منها نهضته وحركته التغييرية، وكاتب البلاد ودعـا الأمـة إلى القيام والنهوض في وجه الخلافة، وتغيير ما هم عليه، وطلب منهم مناصرته على ذلك ولم يمنِ عليهم أن يبايعوه كخليفة اطلاقاً، إذ لم يذكره في خطاب ولم يكتبه في كتاب، بل كلما نزل منزلاً أو ارتحل، ضرب بالنبي يحيى بن زكريا مثلاً لنفسه [٣٨].

وبقي الإمـام أربعة أشهر في مكة عـام ٦٠هـ - ٦٨٠م، ابتداءً من شهر رجب، وأدى دوره الديني والإجتماعي إماماً للمسلمين هناك في أشهر العمرة والحج، كما نبه الناس إلى خطر الخلافة القائمة على الإسلام، وبقي هكذا حتى أقبل يوم التروية وأحرم إلا أنه خالف الحجيج وأحل من إحرامه وخرج من الحرم قائلاً: أخشى أن تغتالني عصبة الخلافة في أستار الكعبة لأني لم اُبايع فتنتهك بي حرمة الحرم الطاهر ولئن اُقتل خارجاً منه بشبر أحبَّ إليّ من أنْ اُقتل داخلاً بشبر.

إن الإمام عليه السلام لم يقل عندئذ أذهـب إلى أهل العراق لاستلم الحكم أو أتولى الخلافة، فهو يعرف بحتمية شهادته تماماً [٣٩](****).

لذلك لم يكن خروج الإمام الحسين عليه السلام لطلب السلطة أبداً بل لإصلاح النظام السياسي برمّته بما يشمل القيادة والرعية في ظل خلافة وحكم مثل الإنحراف السياسي العام للقيادة السياسية التي تحكم باسم الخلافة الإسلامية، إذ كانت شؤون الأمة بأيدي عناصر لا تحمل هموم الإسـلام والأمـة، بل تخطط للقضاء على روح الإسلام وإبعاده عن حياة الأمة [٤٠].

من هنا نصل إلى أنَّ الإصلاح في نهضة الإمام الحسين عليه السلام بالجانب السياسي يرتكز على الأسس الأتية:

١. مواجهة حكومة معاوية وإدانتها، كونها تمثل أصل الإنحراف العام في الدولة الإسلامية.
٢. مواجهة ورفض بيعة الحاكم الجائر والظالم والمنحرف المتمثل بيزيد بن معاوية، لاعتبارات دينية وسياسية، متمثلة بصيانة جهاز الخلافة الإسلامية.
٣. تذكير الأمة بمسؤوليتها وإتمام الحجة عليها.
٤. بث روح المعارضة والجهاد والشهادة في الأمة الإسلامية في سبيل تقويم جهاز الخلافة الإسلامية إذا ما ثبت انحرافه عن السياقات الشرعية والاعتبارات السياسية الصحيحة.

المبحث الثالث:

أُسس الإصلاح في الجانب الإقتصادي

من أُسس الإصلاح لنهضة الإمام عليه السلام، تشخيصه الواقعي لانحراف الوضع الإقتصادي العام للدولة الإسلامية في عهد معاوية كما مر بنا سابقاً مما يضفي على نهضته جانباً اقتصادياً شكَّل أحد الدوافع المهمة والاساسية في حركته التغييرية الإصلاحية ضد الحكم الأموي.

إذ أُصيب الإقتصاد العام للدولة بنكسة شاملة نتيجة تبذير النظام الأموي للأموال، والتمييز في العطاء والاستئثار بالفيء، والعمل بمبدأ أنَّ المال مال الله فوض لمعاوية جبراً على الناس، فكانت سياسته الإقتصادية فاقدة لروح التوازن بما أشاع في البلاد الحرمان والفقر والتفاوت الطبقي[٤١].

إن أول تجاوزات معاوية في الجانب الإقتصادي، كانت تتصل بنقضه لبنود الصلح مع الإمام الحسن عليه السلام، فالمعروف إن معاوية لم يفِ بأيٍّ من تعهداته في الصلح كاملة بما فيها الالتزامات المالية للإمام الحسن عليه السلام، إذ قال بعد عقد الصلح مع الإمام عليه السلام وتوليه الخلافة رسمياً: «ألا وأنَّ كل شيء (عهد) أعطيته الحسن تحت قدمي هاتين لا أفي به»[٤٢].

إذن فقد نقض معاوية الشروط المالية في الصلح، وبناءً على ما ترتب عليه، أنه منع ما استطاع بني هاشم ومن يوالي الإمام علي عليه السلام من العطاء، والمعروف أنَّ بني هاشم مُفَضَّلون في العطاء، فقد خصهم الرسول صلى الله عليه وآله بميزانية خاصة؛ لأنه منعهم من الزكاة التي يأخذ منها عامة الناس، وذلك تشريفاً لهم وتوسعة عليهم، فخصهم بالعطاء وقرر لهم الخُمس من الاموال، لذلك حسدتهم السلطات التي جاءت بعد الرسول صلى الله عليه وآله، وخاصة سلطة معاوية، فحاول ان يستولي على مصادر ماليتهم، ومنها اوقاف النبي صلى الله عليه وآله وأوقاف فاطمة عليها السلام، وهي مالية كبيرة فيها عيون غزيرة استنبطها الإمام علي عليه السلام في ينبع وتيماء وأُم القرى، وقد صارت في زمن الإمام الحسين عليه السلام بساتين واسعة، تم الاستيلاء عليها من قبل والي المدينة الوليد بن عتبة ابن أخ معاوية، كما تنقل المصادر التاريخية ذلك لوجود نزاع بين الإمام الحسين عليه السلام وهذا الوالي بشكل مباشر مما يثبت

أحقية الإمام عليه السلام بالاملاك والبساتين، ومحاولة الوالي الأموي مصادرتها منه وصلت إلى حد الشجار المباشر بين الإمام عليه السلام والوالي حول ذلك [٤٣].

وبالإضافة إلى محاولة مصادرة بساتين الإمام الحسين عليه السلام، حاول معاوية شراء بساتين اخرى للإمام عليه السلام في عين ينبع، ذلك كله يصب في برنامجٍ اموي لتضعيف مالية أهل البيت عليهم السلام، مع ذلك أبطل عليه السلام المحاولة الأموية للحرمان الإقتصادي له ولبني هاشم عموماً، فهددهم بإحياء حلف الفضول[*****]. ولم يتنازل عن بيع أو مصادرة أيٍّ من البساتين، وبقيت له ولابنه علي بن الحسين عليه السلام من بعده[٤٦].

هذه التجاوزات من معاوية ضمن الاتجاه الشخصي او الخاص بالإمام الحسين عليه السلام. أما التجاوزات الإقتصادية العامة لحكم معاوية على الوضع الإقتصادي فكانت تقوم على إنفاق الاموال على أغراضهم السياسية والشخصية التي لا تمت بصلة لصالح الأمة.

لقد نهض الإمام عليه السلام ليحمي اقتصاد الأمة ويعيد توازن حياتها المعاشية، فتأمين الاحتياجات الإقتصادية للناس وتوفير فيئهم هو أحد أهم وظائف الخليفة أو القيادة في الإسلام، لذلك فقد شخّص الإمام بصورة صريحة انتهاك هذه الوظيفة بقوله: «..ألا وإنَّ هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان وتركوا طاعة الرحمن وأظهروا الفساد وعطّلوا الحدود واستأثروا بالفيء..»[٤٧].

من هنا كان تعطيل الوظيفة الإقتصادية للقيادة السياسية تجاه الأمة من الأسس المهمة والدوافع الأساسية للنهوض ضد حكم يزيد وإدانة حكم معاوية، وبهذا فإن الإصلاح الحسيني أحد أسسه هو الإصلاح الإقتصادي وخاصة أن الفيء من حقوق المسلمين العامة.

إن الإمام عليه السلام لم يكتفِ بالإدانة النظرية المتمثلة بالبيانات والخطابات لتشخيص الواقع الإقتصادي المنحرف الذي أوجده الحكم الأموي، إلا أنه تحرك في زمن حكم معاوية ووضع يده على أموال من الخراج أُرسلت إلى معاوية، وصادرها عليه السلام. كما صادر أموالاً أُخرى أُرسلت من اليمن إلى خزينة دمشق في أيام يزيد، وقد أنفقها الإمام عليه السلام على الفقراء والمعوزين، وكان أكثر ما يعاني من الآلام هو أنه يرى الفقر قد أخذ بخناق المسلمين، ولم ينفق شيئاً من بيت المال لإنعاش حياتهم الإقتصادية[٤٨].

فعندما صادر الإمام الحسين عليه السلام قافلة تحمل أموالاً وغير ذلك، أخذها وقسّمها في أهل بيته ومواليه وللفقراء والمحتاجين، مع ذلك أرسل كتاباً إلى معاوية ينبهه بذلك ليؤسس قاعدة فكرية في الإصلاح في الجانب الإقتصادي، مفادها هذا الاسلوب مع الحكم الذي لا يعدل في التوزيع والإنفاق، جاء فيه: «أما بعد، فإن عيراً مرّت بنا من اليمن تحمل مالاً وحللاً وعنبراً وطيباً إليك لتودعها خزائن دمشق وتعل بها بعد النهل بني أبيك وإني احتجت إليها فأخذتها والسلام..»[٤٩].

يوضح الإمام الحسين عليه السلام هذا الكتاب إن معاوية ينفق أموال المسلمين على تدعيم ملكه، كما

يهب الأموال لبني أُمية لتقوية مركزهم السياسي والإجتماعي والإقتصادي، لذلك كان الإمام الحسين عليه السلام شاجباً لهذه السياسة، وبمصادرته لهذه الأموال كان يسعى لإنقاذها من معاوية وإنفاقها على المحتاجين والمستحقين.

وبالطريقة نفسها، صادر الإمام عليه السلام قافلة في زمن حكم يزيد وهو في طريقه إلى الكوفة، كانت قادمة من اليمن في طريقها إلى دمشق، وقد قال لأصحاب الإبل في القافلة القادمين من اليمن بعد أن أخذ ما بأيديهم: «لا أكرهكم من أحب أن يمضي معنا إلى العراق أوفينا كراءه وأحسنّا صحبته، ومن أحبَّ أنْ يفارقنا من مكاننا هذا أعطيناه من الكراء على قدر ما قطع من الارض..»[٥٠].

إذن نفهم من الاجراءات النظرية والعملية لمواجهة الإنحراف الإقتصادي لسياسة معاوية ويزيد من قبل الإمام الحسين عليه السلام، أنَّ أسس الإصلاح لنهضة الإمام الحسين عليه السلام في جانبها الإقتصادي تتلخص في المنطلقات الآتية:

١. إنَّ من حق الإمام عليه السلام وكل من يعمل بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حال انحراف القيادة السياسية بشكل مؤكد، وتلكأ عملها في الجانب الإقتصادي والمالي، أنْ يتصرف في هذه المواضع حتى ولو لم تكن له سلطة رسمية وبيعة علنية.
٢. إنَّ مصالح الإسلام والأمة فوق أنْ تتعطل على أبواب السلطة المماطلة في أداء الحقوق الإقتصادية والمالية إلى أصحابها.
٣. تنفيذ الامور الشرعية من واجبات الإنسان المستحق والمؤهل لمنصب القيادة، العارف بالأخلاق والحكمة والتي منها أداء الحقوق إلى مستحقيها، مع وجود قيادة غير شرعية وغير مؤهلة ولا تؤدي وظائفها الشرعية والاساسية.
٤. من الممكن القول أنَّ الإمام الحسين عليه السلام شرع لنا بهذه الممارسات، أنَّ المال في الدولة أو الحكومة الجائرة في ظل النظام الإسلامي، هو حق عام للامة وليس للحاكم، ومن حق الشخص المؤهل للولاية أنْ يتصرف بها إذا استطاع ذلك في حدود إعادة توزيعها ضمن الاستحقاقات الشرعية[٥١].

هذه المنطلقات الأربعة تمثل مفهوم الإصلاح في الجانب الإقتصادي، والإصلاح عموماً. فكل حركة تغييرية ترتكز على الإصلاح العام، لابد أنْ تضطلع بهذه الأسس الاربعة في جانبها الإقتصادي.

المبحث الرابع:

أُسس الإصلاح في الجانب الأخلاقي

إنَّ الاساس او القاعدة الاخرى التي يرتكز عليها الإصلاح في نهضة الإمام الحسين عليه السلام، تتمثل في الجانب الأخلاقي. فكان عليه السلام يهدف بحركته التغييرية إلى اقامة دولة الاخلاق في الجماعة الإسلامية في سياقها وأطارها العام، إذ أنَّ أول ما يطالعنا هو أنَّ حكم معاوية ويزيد، أَثَّرَ في سلوكيات الأمة واخلاقها، نتيجة الظلم الذي شمل كل مفاصل الحياة، فلم تسلم الدماء ولا الاموال ولا الدين[٥٢].

لقد أدَّت نتائج الظلم واللاشرعية في ممارسة السلطة إلى تدمير القيم الأخلاقية في المجتمع، مما أفرز ثقافة الخضوع والانهزامية للمسلمين في قبال السلطة، وأدى ذلك إلى زعزعة ركائز المجتمع الإسلامي عن طريق نقض القواعد الاساسية لبناء هذا المجتمع، وأهم هذه القواعد قاعدة الاخلاق العامة، فقد اجتهد معاوية ويزيد في تغيير المسارات الأخلاقية للمسلمين(٥٣)، وذلك عن طريق إيجاد ثقافة مصطنعة مكذوبة كبديل عن الثقافة الإسلامية، وتم تسخير وسائل الحديث والفرق الدينية لتربية الأمة على هذه الثقافة، وبهذا حرم المجتمع الإسلامي من الثقافة الصحيحة، أو بمعنى آخر التربية الروحية الإسلامية التي تحدد الهوية الإسلامية الصحيحة للامة، كما تم إفساد المجتمع وتضليله وتغذيته بكل ما هو بعيد عن واقع الإسلام وهديه، فأصبحت القيم الإسلامية الأخلاقية لا قيمة لها، فانتقضت على سبيل المثال مبدئية أو اخلاقية الالتزام بالعهود والمواثيق في المعاملات الإجتماعية والمواقف السياسية، وأصبح التنصل عنها وعدم الوفاء بها أمراً عادياً وطبيعياً(٥٤).

بالإضافة إلى ذلك أصبح عدم التحرج من الكذب، من الأمراض التي أُصيب بها المجتمع الإسلامي، وخاصة مجتمع أهل العراق والكوفة تحديداً، كما ظهرت ظاهرة بيع الضمائر والذمم مقابل الاموال، واصبح الاقبال على اللهو والمجون وترك العبادات من أخلاقيات الأمة الإسلامية.

لذلك كانت هذه الأمراض الأخلاقية التي تقع في الأطار الديني والإجتماعي في خلافة معاوية ويزيد، هي السمة العامة المميزة للهوية الثقافية للمسلمين على مستوى الحاكم والمحكوم، وهذه الأمراض محفزات مهمة للإصلاح السياسي لنهضة الإمام الحسين عليه السلام تجاه الخلافة الأموية(٥٥).

والخلاصة المترتبة على هذا الانكسار والتراجع الأخلاقي العام، هو شيوع حالة الإنهزامية والخضوع في الأمة الإسلامية تجاه أي مصدر للقوة السياسية والإجتماعية قبالهم، فالأمة ماتت وأُنتزعت إرادتها وشخصيتها نتيجة لموت البعد الأخلاقي فيها، وقد شخص الإمام عليه السلام هذه الانهزامية حتى في أثناء خروجه بوجه حكم يزيد رافضاً بيعته علناً من خلال الناصحين له بعدم الخروج أولاً، والهرب والتواري عن الأنظار والاختفاء ثانياً، أو مسالمة ومبايعة السلطة والانضواء تحت لوائها ثالثاً. وهذه المواقف التي واجهها الإمام عليه السلام اثبتت له أنَّ الصمت بات مطبقاً وقد ضرب أطنابه في الأمة، وأصبحت حالة اللامبالاة عن كل شيء هي الحالة السائدة في المجتمع الإسلامي(٥٦).

إنَّ أهم الأمراض الأخلاقية التي أصابت المجتمع الإسلامي في عهد معاوية ويزيد بالإضافة إلى فقدان إرادة الأمة وشيوع حالة الانهزامية بعدم مواجهة السلطة الظالمة، شيوع حالة التخالف بين عمل الأمة وعواطفها، بمعنى التناقض في السلوك، أي أنَّ المجتمع يقول شيئاً ويفعل شيئاً ضده، ويؤمن بشيء ويفعل ما ينافيه، والحال أنه يجب أنْ تتطابق أعمال الإنسان مع ما يؤمن به لإنَّ هذا يدخل ضمن باب النفاق بأبعادة المختلفة، وخاصة مجتمع الكوفة، وهذا ما عبَّر عنه الشاعر الفرزدق عندما التقى الإمام الحسين عليه السلام وهو في طريق خروجه من المدينة إلى

مكة، في منطقة الصفاح الواقعة بين حُنين وأنصاب الحرم على يسار الداخل إلى مكة، فسأله عليه السلام عن خبر الناس؟ فقال الفرزدق: «قلوبهم معك والسيوف مع بني امية، والقضاء ينزل من السماء، فقال الإمام عليه السلام: صدقت، لله الأمر، والله يفعل ما يشاء، وكل يوم ربنا في شأن، إنْ نزل القضاء بما نحب فنحمد الله على نعمائه، وهو المستعان على أداء الشكر..»[٥٧].

مع ذلك واصل عليه السلام مسيرهُ نحو العراق ليتمَّ حجته على أهل الكوفة ومن استنصره على القدوم، فهم تدخلوا إيجابياً في المجالات السياسية، فكانوا يهتفون بسقوط الدولة الأموية بالكامل، وكاتبوا الإمام الحسين عليه السلام على ذلك، ولما بعث إليهم سفيره ومبعوثه وثقته وابن عمه مسلم بن عقيل أظهروا في بادئ الأمر الدعم الكامل، ولكن لما داهمهم والي الكوفة الجديد (عبيد الله بن زياد) الذي أعلن الأحكام العرفية ونشر الرعب والفزع في الكوفة، انفضوا من حول مسلم وتركوه وحيداً ناكثين بذلك كتبهم ووعودهم بسبب بطش السلطة الجديدة، لذلك كانت حياتهم العملية بشكل عام غير متطابقة مع عقيدتهم التي يؤمنون بها [٥٨].

إنَّ هذا يؤشر التناقض الواضح الذي يوجد بين قلب الأمة وعواطفها، لذلك فقدت الأمة أخلاقية الإرادة مع وضوح الطريق وجلاء الأهداف وقدرتها على التمييز المنطقي بين الحق والباطل.

لقد كان الإمام الحسين عليه السلام يدرك تماماً انحلال القيم الأخلاقية في المجتمع الإسلامي، وكان يعرف أنَّ الاسباب المباشرة نابعة من مركز الخلافة التي حرصت على تجهيل الأمة بالإسلام الحقيقي وعدم فهمه بالشكل الصحيح، وقد قلبت السلطة المفاهيم الأخلاقية التي أرادها الإسلام رأساً على عقب وسخَّرت كل موارد الدولة وطاقاتها وإعلامها لغرض بث المفاهيم المعكوسة عن الإسلام وجعل تلك المفاهيم مقدسة ومن المسلمات التي لا داعي لإعمال العقل فيها [٥٩].

لقد شخص الإمام الحسين عليه السلام مجموعة هذه الامور التي أصابت حالة الأمة في الجانب الأخلاقي، ووضّحها على الملأ في المؤتمر السياسي العام الذي عقده في منى، مخاطباً النخب والقواعد العامة للرعية، مشيراً إلى الأمراض الإجتماعية والأخلاقية في الأمة بكافة طبقاتها، واضعاً بخطابه هذا الأساس الفكري المبدئي للإصلاح السياسي في الجانب الأخلاقي، إذ قال: «.. قد خشيت عليكم أيها المتمنّون على الله أن تحل بكم نقمة من نقماته؛ لأنكم بلغتم من كرامة الله منزلة فُضِّلتم بها وَمَنْ يعرف بالله لا تكرمون، وأنتم بالله في عباده تكرمون، وقد تَرَوْنَ عهود الله منقوضة فلا تقرعون، وانتم لبعض ذمم آبائكم تقرعون وذمة رسول الله محقورة، والعمي والبكم والزمن في المدائن مهملة، ولا في منزلتكم تعملون، ولا من عمل فيها تعنون، وبالإدهان والمصانعة عند الظلمة تأمنون، وأنتم أعظم الناس مصيبة لما غلبتم عليه من منازل العلماء لو كنتم تسمعون..»[٦٠].

إنَّ هذه الخطبة واضحة، تحدد مفاصل انتقاض القيم الإسلامية والأخلاقية والسياسية العامة لواقع حال المسلمين. فقد واجه الإمام عليه السلام واقعاً اجتماعياً وسياسياً ودينياً واخلاقياً سيئاً، كما صوَّره في هذه

الخطبة، وهذا يدلل على إنَّ حكم معاوية تمكَّن من مسخ شخصية الأمة ومصادرة إرادتها وقدراتها ووعيها، والأسوأ من ذلك هو قدرة الأمويين على تحويل أخلاقيات الأمة لمحاربة الإسلام، ذلك لإيمانهم بالحق والعمل بنقيضه، ومن ذلك اقناع الأمة بمحاربة فكر الإسلام المتمثل بالرسول ﷺ ومن نهج منهجه من بعده، وهذا هو جوهر المسخ الأخلاقي الذي أصاب الأمة الإسلامية على يد بني امية.

وكان الإمام عليه السلام مدركاً للانقلاب الذي أصاب النفس الإسلامية حتى على مستوى الذات، فأصبح الإنسان في عهد معاوية ويزيد يُؤثر ضرَّه على نفعه، وفساده على صلاحه، ويحارب أولياءه ويتحبب إلى أعدائه.

لقد واجه الإمام الحسين عليه السلام حالة متخلّفة جداً في الواقع السياسي والإجتماعي والأخلاقي تمكن الأمويون من خلالها من مصادرة القيم والأسس الأخلاقية، بمصادرة إرادة الأمة ووعيها وحقوقها.

إنَّ هذا التحول الذي حصل في الأمة في عصر الإمام الحسين عليه السلام في الجانب الأخلاقي إنما كان بفعل عامل التسلط والإنحراف في سياسة معاوية ويزيد تجاه الأمة، لذلك كان الإمام عليه السلام قد وضع هذا الاعتبار المتمثل بالجانب الأخلاقي لإعادته باستعادة إرادة ووعي الأمة إلى المجتمع، وبهذا كان هذا الاعتبار ضمن اولويات نهضته بوجه حكم الأمويين عامة وحكم يزيد خاصة، عبر ما ثبته بوصيته لأخيه محمد بن الحنفية «الإصلاح في أُمة جدي».

فالمعاني التي تحتملها العبارة أعلاه تشير - بالإضافة إلى الجوانب التي تناولناها - إلى أنَّ الإصلاح يشمل إصلاح أخلاقية الأمة ومعالجة مرض الشك وانعدام الإرادة وتحريرها.

هذا هو المجتمع الإسلامي في أيام الإمام الحسين عليه السلام، مجتمع مريض يُشترى ويُباع بقليل من المال وكثير من العذاب والإرهاب، وما كان من الممكن أن تُردّ إلى هذا المجتمع إنسانيته وكرامته، وما كان من الممكن أن يُنبّه إلى زيف وحقارة وجوده، وما كان من الممكن أن تُوقظ فيه أخلاقياته الهامدة إلاّ بعمل نهضوي عنيف فاجع يتضمّن أسمى آيات التضحية والكرامة والدفاع عن المبدأ والموت في سبيله، وهكذا كان.

إنّ الإمام الحسين عليه السلام لم يكن ذا مال ليُنافس الأمويين وبيدهم خزائن الأموال، ولم يكن ليتجافى عن روح الإسلام وتعاليمه فيجلب الناس إليه بالعنف والإرهاب، من هنا ليس من المعقول أن يطلب نصراً سياسياً آنيّاً في مجتمع لا يُحارب إلاّ في سبيل المال وبالمال، أو بالقسر والإرهاب، ولكن كان في وسعه أن يقوم بعمله الذي قام به ليهزّ أعماق هذا المجتمع، وليُقدّم له مثلاً أعلى طُبع في ضمائر أفراده بدم ونار وتُوفر هذا الهدف في النهضة الصحيحة من جملة مقوّمات وجودها؛ لأنّ العلاقات الإنسانية حينها في الواقع علاقات مُنحطّة وفاسدة، وموقف الإنسان من الحياة موقف مُتخاذل وموسوم بالانحطاط والانهيار؛ ولذلك انتهى الواقع إلى حدّ من السوء بحيث غدا الخروج والنهوض علاجه الوحيد.

وإذا، فالدعوة إلى نموذج أسمى من الأخلاق هو

ممّا يُمارسه الإمام عليه السلام في المجتمع كضرورة لازمة لأنّه لا بدّ أن تتغيّر نظرة الإنسان إلى نفسه وإلى الآخرين وإلى الحياة ليمكن إصلاح المجتمع.

ولقد قدّم الإمام الحسين عليه السلام وآله وأصحابه في نهضتهم على الحكم الأموي الأخلاق الإسلامية العالية بكلّ صفاتها ونقائها، ولم يُقدّموا إلى المجتمع الإسلامي هذا اللون من الأخلاق بألسنتهم وإنما كتبوه بدمائهم وحياتهم(٦١).

إنَّ هذا الإصلاح في الجانب الأخلاقي لا يمكن ان يتحقق في منظور الإمام الحسين عليه السلام إلا بإحداث هزة قوية في ضمير الأمة ووجدانها لتنفض غبار الغفلة والاستغراق في جهل مطاوعة السلطة الجائرة، وهذه الهزة لا تكون إلا عن طريق رفض مبايعة السلطة مهما كان الثمن واختيار الشهادة بدلاً من الخضوع والاستسلام لها؛ ليعطي بذلك أخلاقية مهمة في قوة الارادة العامة للامة وسلب شرعية النظام السياسي.

الخاتمة

إن لنهضة الإمام الحسين عليه السلام أسساً وأهدافاً ومقاصدَ تمثلت بالإصلاح العام المتمثل في الجوانب الدينية والسياسية والإقتصادية والأخلاقية، من الممكن إستخلاصها من خلال النصوص والبيانات والمواقف التي التزم بها الإمام الحسين عليه السلام، حيال الأوضاع العامة المتردية في الدولة الإسلامية.

لقد أبرزت النهضة الحسنية نتائج وأسس مهمة على صعيد الإصلاح مازالت آثارها مترتبة وشاخصة إلى يومنا هذا، تمثلت بالآتي:

في الجانب الديني والعقائدي، أبرزت النهضة الأوضاع الدينية في عهد معاوية ويزيد، التي تصدعت تماماً واستبعدت الشريعة من الحكم السياسي، وحرفت السنة لصالح السلطة، ووضعت الأحاديث لتسويغ ذلك، وخاصة تلك الأحاديث التي تتضمن ضرورة الانصياع للحاكم حتى وان خرج في سلوكياته وتصرفاته على مبادئ الإسلام. وكأنَ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في تلك الأحاديث الموضوعة يدعو امته إلى هدم رسالته للمحافظة على وحدة الصفوف، كما ابتدعوا عقيدة القدر والجبر والإرجاء؛ لتحقيق مآربهم السياسية والحكم باسم الدين الجبري والقدري والارجائي المبني على اساس البدع الدخيلة على الدين. كما اتخذوا من الدين وسيلة لقمع حركات المسلمين وممتلكاتهم، ومنهم من الصحابة الاوائل والتابعين لهم.

ونتيجة لذلك، ركز الإمام عليه السلام على التنديد بالإنحراف الذي تمادى به الأمويون، منتهكين المبادئ والقيم والقواعد الإسلامية الاصيلة. وكذلك عمل عليه السلام على تجريد الاسرة الأموية سياسياً ودينياً واخلاقياً وسلوكياً، عبر تجريد هيبة خلافتهم، وهو الهدف المباشر الذي سعت اليه النهضة، وأهم من ذلك كله كشفُ زيف الغطاء الديني الذي تبرقعت به الدولة الأموية، وارتبط هذا الدين بمشروع النهضة الحسينية، التي استمرت وبقيت متصلة به بوصفها حركة تغييرية إصلاحية رفضت الاعتراف بمشروعية أي تلاعب يكون باسم الدين من قبل السلطة الأموية الحاكمة.

وفي الجانب السياسي، أسست النهضة مبدءاً

سياسياً مهماً وهو: أنَّ الناس قد علموا ان الغلبة لا تمنح صاحبها حقاً البتة، وان الجاهل والمجاهر بالفسوق لا تصح له بيعة ما كان إلى ذلك سبيلاً. كما نقضت النهضة مبدأ: أن القهر والاستيلاء يسوِّغ حالة التسلط بالقوة على السلطة، كونه مبدأ يسوغ حالة الرضا بالمنكر والمتابعة على المعاصي والسكوت عليها.

لقد نقض الإمـام الحسين عليه السلام سلفاً كـلَّ أُسٍّ يرجى ان تقوم عليه هذه المبادئ، التي لم يعرف سلاطين الجور مبادئ أحب إليهم منها، وإلى جانب ذلك أحيا عليه السلام جمال الإسلام بفضيلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي عطّلها الأمويون.

ودفعت النهضة أيضاً إلى تأسيس مبدأ الرفض للظلم السياسي، وتفعيل دور الرقابة الشعبية للامة، ومحاربة الفساد، واستعادة الأمـة دورهـا المُصادر لمصلحة الأقلية المتفردة بالسلطة والمستأثرة بالنفوذ من خـلال إدانـة حكم معاوية وتجريد شرعيته، ورفض بدعة ولاية العهد الوراثية في أطار الاسرة الأموية، اضافة إلى رفض البيعة ليزيد بوصفه خليفة، والخروج والتحرك والنهوض بوجه حكم الخليفة الجديد، مؤسساً بذلك مفردة التغيير والإصلاح، تغيير منهج الحكم او الحكم نفسه إذا تطلب الأمر، وهذا التغيير كان يعني الإصلاح السياسي، الذي يبدو متلائماً مع مفهوم النهضة.

أما الجانب الإقتصادي، فالأوضاع الإقتصادية للدولة الأموية تم تصوير الحياة فيها على انها تقدم وحضارة ورفـاهـة، والعكس صحيح تماماً فهذا التقدم لم يشمل الحواضر والامصار الإسلامية كافة، إنما كان متوقفاً على الشام وبالتحديد دمشق، على حساب المعايير الموضوعية الاخرى لتطبيق آليات العدالة الاقتصادية من خـلال التمييز بالعطاء، وتوظيف المـال للأغراض السياسية، والاستئثار بالفيء، وصرف الامـوال في غير مواردها، باتجاه بناء حواضر الدولة الشامية حصراً وتقوية الجيش الأمـوي عسكرياً، وبالمقابل تدهورت الاحـوال والظروف المادية والمعيشية للمسلمين بشكل عام نحو الفقر والعوز والفاقة، مما اضطر معظمهم إلى بيع دينهم وذممهم وضمائرهم للسلطة، في سبيل الحصول على استحقاقاتهم المالية، وهذه الأوضاع، شكّلت جانباً من دوافع النهضة الحسينية، فجاءت تلك النهضة في تشخيص الإمام الحسين عليه السلام لمعاناة المسلمين والحرمان الإقتصادي الذي يصيبهم في ظل نظام يستأثر بالفيء والمال العام، ويجزل لأعوانه العطاء الكثير، مشدداً على العدالة قيمة أساسية في الدين، وعلى أن يكون الحاكم آخذاً بالقسط واثقاً بالحق، كما يتجلى هذا الاتجاه في تقديمه لنفسه عليه السلام ناهضاً من أجل قضية عادلة، وليس انطلاقاً فقط من موقعه الإجتماعي، أبناً للإمام علي عليه السلام، وحفيداً للنبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم: «من قبلني بقبول الحق..».

أما على صعيد الجانب الأخلاقي، فقد كان همُّ النهضة إقامة دولة الاخلاق في الجماعة الإسلامية، أخلاقية الشهادة والصدق والصبر والتحمل وقضاء حوائج الناس والوفاء بالعهد..، إذ تعرضت هذه القيم الأخلاقية التي أفرزها الإسلام إلى التصدع والتنكر والتجهيل لـهـا مـن معاوية ويـزيـد، إذ

استحالت الشخصية الإسلامية إلى كائن غريب على الإسلام، وانتشل الإمام الحسين عليه السلام بنهضته من مستنقع السياسات الضالة، شخصية المسلم وشحنه بالفضائل الجهادية والادب الرفيع، وصارت نهضته قانوناً جهادياً واخلاقياً، يستطيع من يحسن استعماله ان يغير به نظام العالم ويحرر به اماً وينقذ شعوباً.

الهوامش

(١) المجلسي، محمد باقر (ت ١١١١هـ)، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، تحقيق: يحيى العابدي، ط٢ (بيروت، مؤسسة الوفاء للنشر، ١٩٨٣م)، ج ٤٤، ص ٣٢٩-٣٣٠. وكذلك: لجنة الحديث في معهد باقر العلوم عليه السلام، موسوعة كلمات الإمام الحسين عليه السلام، ط٣، (قم، دار المعروف للنشر، ١٩٩٥م)، ص ٣٥٤.

(٢) حبيب ابراهيم الهديبي، قراءات في بيانات الثورة الحسينية وأبعادها الرئيسة، ط١، (د. م، المؤسسة الإسلامية للبحوث والدراسات والمعلومات، ٢٠٠٢م)، ص ١٨.

(*) العقيدة الجبرية تعني: الاعتقاد بأن الإنسان مجبور على أفعاله مِن قبل الله تعالى جبراً تكوينياً، فليس له أي اختيار أو حرِية في حياته العملية، وكل نشاطاته وأعماله مفروضة عليه مِن جهة القدر والقضاء الإلهيَّين: ينظر في ذلك: حبيب ابراهيم الهديبي، قراءات في بيانات الثورة الحسينية وأبعادها الرئيسة، المصدر السابق، ص ٧٢. وللاستزادة حول المقولات الجبرية لمعاوية ومن بعده يزيد، ينظر: مرتضى مطهري (ت ١٤٠٠هـ)، الإنسان والقضاء والقدر، ترجمة: محمد علي التسخيري، ط٢،(بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٩٨١م)، ص ٥٧ ومابعدها.

(٣) - ابن عبد ربه: أحمد بن محمد الاندلسي(ت ٩٤٠هـ)، العقد الفريد، تحقيق: احمد الزيني، وابراهيم الأبياري، ط١ (بيروت، دار الاندلس، ١٤٠٨هـ)، ج٥، ص ١٤٦.

(٤) ابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦ هـ)، الإمامة والسياسة، (تاريخ الخلفاء)، تحقيق: طه محمد الزيني، (د.م، مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع د. ت)، ج١،ص١٦٠.

(٥) لجنة الحديث في معهد باقر العلوم عليه السلام، مصدر سابق، ص ٣١٥.

(**) حجر بن عدي الكندي من فضلاء الصحابة وخواص الإمام علي عليه السلام قتله معاوية بن أبي سفيان لقربه من الإمام علي عليه السلام، عام ٥١هـ / ٦٧١م، ودفن في مرج عذراء بسوريا، ينظر في ذلك: محمد جواد فضل الله، حجر بن عدي الكندي شهيد الإيمان الصابر، ط١، (بيروت، دار التراث الإسلامي، ١٩٧٤م).

(٦) ابن قتيبة الدينوري، مصدر سابق، ج١، ص ١٥٦.

(٧) حبيب ابراهيم الهديبي، مصدر سابق، ص ٣٩.

(٨) ابن شعبة الحراني، تحف العقول فيما جاء من المواعظ والحكم من آل الرسول، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ط٢ (قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤هـ)، ص ٢٤٥.

(٩) حبيب ابراهيم الهديبي، قراءات في بيانات الثورة الحسينية وأبعادها الرئيسة، مصدر سابق، ص ٤٦-٤٧.

(١٠) المجلسي، محمد باقر، مصدر سابق، ج ٤٥، ص ٨.

(١١) الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد (ت ٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط١، (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٧م)، ج٥، ص ١٢.

(١٢)باقر شريف القرشي (ت ١٤٣٣هـ)، حياة الإمام الحسين عليه السلام، ط١، (النجف الاشرف، مطبعة الاداب، ١٩٧٥م)، ج٢، ص ٢٤٤.

(١٣)للاطلاع على الخطبة كاملة، ينظر: سليم بن قيس الهلالي، كتاب سليم بن قيس الهلالي (ت ٧٦هـ)، تحقيق: محمد باقر الانصاري، (د.م، د.ن، د.ت)، ص٣٢٠-٣٢٣.

(١٤) باقر شريف القرشي (ت ١٤٣٣هـ)، حياة الإمام الحسين عليه السلام، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٤٥.

(١٥)المصدر السابق، ص ٢٤٥.

(١٦)للاطلاع اكثر، ينظر: المصدر نفسه،، ص ٦١-٦٢.

(١٧)مرتضى مطهري (ت ١٤٠٠هـ)، الملحمة الحسينية، ط٣، (قم، طليعة النور للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ)، ج٢، ص ٥٤.

(١٨)ابن الاثير، عز الدين علي بن أبي الكرم (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، (بيروت، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٦م)، ج٤، ص ٥٧.

(١٩)أسعد وحيد القاسم، أزمة الخلافة والإمامة وآثارها المعاصرة، ط١(بيروت، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ١٩٩٧م)، ص ٣٠٣.

(٢٠)المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

(٢١)علي الكوراني، جواهر التاريخ، ط١ (بيروت، دار الهدى، ١٤١٦هـ)، ج٣، ص ٣٦٧.

(٢٢)احمد بن يحيى البلاذري، انساب الاشراف، تحقيق: محمد باقر المحمودي، ط٢، (بيروت، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، ١٩٧٤م)، ج٣، ص ١٥٠، وايضاً: لجنة الحديث في معهد باقر العلوم عليه السلام، مصدر سابق، ص ٢٥٢.

(٢٣)علي بن الحسن الشافعي (ابن عساكر، ت٥٧١هـ)، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: علي شيري، (بيروت، دار الفكر للنشر، ١٤١٥هـ)، ج١٤، ص ٢٠٥.

(٢٤)الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد، مصدر سابق، ج٥، ص ٦.

(٢٥)محمد رضا الجلالي، الإمام الحسين عليه السلام سماته وسيرته، ترجمة شارحة لكتاب تاريخ دمشق لابن عساكر، (قم، دار المعروف للنشر، د.ت)، ص ١١٦.

(٢٦)احمد بن يحيى البلاذري (ت ٢٧٩هـ)، انساب الاشراف، مصدر سابق، ج٣، ص ١٥٣.

(٢٧)محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تاريخ الطبري، (تاريخ الامم والملوك)، (بيروت، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، د.ت)، ج ٤، ص ٢٢٤-٢٢٨.

(٢٨)ابن قتيبة الدينوري، مصدر سابق، ج١، ص ١٦٠.

(٢٩)المصدر السابق، ج١، ص ١٦١-١٦٢.

(٣٠)احمد بن اعثم الكوفي (ت٣١٤هـ)، كتاب الفتوح، تحقيق: علي شيري، ط١،(بيروت، دار الاضواء، ١٤١١هـ)، ج٤، ص ٣٣٩.

(٣١)باقر شريف القرشي (ت ١٤٣٣هـ)، حياة الإمام الحسين عليه السلام، مصدر سابق ج٢، ص ص٢٤٥-٢٤٦.

(٣٢)محمد بن جرير الطبري، مصدر سابق، ج ٤، ص ٢٥٠.

(٣٣)المجلسي، محمد باقر، مصدر سابق، ج ٤٤، ص ٣٢٦.

(٣٤)علي بن موسى بن طاووس، اللهوف على قتلى الطفوف، ط١، (قم، انوار الهدى للنشر،١٤١٧هـ)، ص ١٧.

(٣٥)لجنة الحديث في معهد باقر العلوم عليه السلام، مصدر سابق، ص٣٥٢-٣٥٣.

(٣٦)مرتضى العسكري (ت ١٤٢٨هـ)، معالم المدرستين، (بيروت، دار النعمان للنشر والتوزيع، ١٩٩٠م)، ج٣، ص ٣٩٩.

(***)أيقن الإمام الحسين عليه السلام، أن الأمويين لا يكفّون عنه وعن الفتك به حتى لو بايع يزيد، فهو يمثل بقية النبوة والشخصية الرسالية التي تدفع الحركة الإسلامية في نهجها الحقيقي وطريقها الصحيح، لذلك فقد قال عليه السلام لأخيه محمد بن الحنفية: «وأيم الله لو كنت في جحر هامة من هذه الهوام لاستخرجوني حتى يقتلوني..»، كما قال عليه السلام لجعفر بن سليمان الضبعي: «والله لا يَدَعوني حتى يستخرجوا هذه العلقة – يعني قلبه الشريف– من جوفي». ينظر في ذلك: محسن الأمين (ت ١٣٧١هـ)، أعيان الشيعة، تحقيق وتخريج: حسن الامين، (بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٩٨٣م)، ج١، ص ٥٩٣.

(٣٧) محمد بن جرير الطبري، مصدر سابق، ج ٤، ص ٢٥٨ -٢٥٩.

(٣٨) المجلسي، محمد باقر، مصدر سابق، ج ٤٥، ص ٩٠.

(٣٩) مرتضى العسكري، مصدر سابق، ج٣، ص ٣٠٨-٣٠٩.

(****)للاستدلال مرة اخرى على معرفة الإمام الحسين عليه السلام بنتيجة نهضته ومصيره بأنه سوف يستشهد، بعد خروجه من مكة متوجهاً إلى الكوفة. ينظر قوله إلى بني هاشم: « بسم الله الرحمن الرحيم. من الحسين بن علي بن أبي طالب إلى بني هاشم، أما بعد: فأنه من لحق بي منكم استشهد، ومن تخلف لم يدرك الفتح والسلام». ينظر في ذلك: ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ)، مناقب آل أبي طالب، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الاشرف، (النجف الاشرف، منشورات المكتبة الحيدرية، ١٩٥٦م)، ج٣، ص٢٣٠.

(٤٠) حبيب ابراهيم الهديبي، مصدر سابق، ص ١٠٧-١٠٩.

(٤٢) محسن الأمين، مصدر سابق، ج١، ص ٥٧.

(٤٣) ابن عساكر، علي بن الحسن الشافعي، مصدر سابق، ج ٦٣، ص ٢١٠.

(*****)حلف الفضول: تحالف قبلي لبني هاشم وبني المطلب، ومعهم ثلاث قبائل: بنو زهرة، وبنو الحارث بن فهر، وبني تيم. موضوعه: حماية مكة المكرمة ومنع الظلم فيها وحماية الضعيف حتى يأخذ حقه أيّاً كان الظالم والمظلوم. وسبب تسميته بحلف الفضول؛ هو إرادة المتحالفين أعلاه جعل هذا الحلف امتداداً لحلف قديم لقوم من جرهم عقدوه لنفس الغرض، وهم أبناء أسماعيل وأخوالهم يقال لهم: فضل وفضالة وفضال ومفضل. ينظر في ذلك: أحمد بن يعقوب(ت ٢٨٤هـ)، تاريخ اليعقوبي، (بيروت، دار صادر، د.ت)، ج٢، ص ١٧-١٨.

(٤٤) علي الكوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٣٨.

(٤٥) ابن الأثير، عز الدين علي بن أبي الكرم (ت ٦٣٠هـ)، مصدر سابق، ج٤، ص ٤٨.

(٤٦) باقر شريف القرشي، مصدر سابق، ج٢ ص ٢٩٧.

(٤٧) ابن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦هـ)، شرح نهج البلاغة، ط٢، (بيروت، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٧م)، ج١٨، ص ٤٠٩.

(٤٨) محمد بن جرير الطبري، مصدر سابق، ج ٤، ص ٢٩٠.

(٤٩) عبد العظيم المهتدي البحراني، من أخلاق الإمام الحسين عليه السلام، ط١، (بيروت، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٠٠م) ص١٥١.

(٥٠) ينظر في ذلك: حبيب ابراهيم الهديبي، مصدر سابق، ص ١٧٨.

(٥١) محمد مهدي شمس الدين (ت ٢٠٠١م)، ثورة الإمام الحسين عليه السلام ظروفها الإجتماعية وآثارها الإنسانية، تحقيق: سامي الغريري، ط١ (د. م، دار الكتاب الإسلامي، ٢٠٠٦م)، ص ١١٠.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

(٥٤) هادي المدرسي، عاشوراء، ط١، (بيروت، دار ومكتبة الهلال للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م)، ص ٤٠-٤١.

(٥٥) محمد بن جرير الطبري، مصدر سابق، ج ٤، ص ٢٩٠

(٥٦) باقر شريف القرشي، مصدر سابق، ج٢، ص٤٢٠-٤٢١.

(٥٧) أحمد حسين يعقوب، كربلاء الثورة والمأساة، ط١، (بيروت، مركز الغدير للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧م)، ص ١٩٩.

(٥٨) المجلسي، محمد باقر، مصدر سابق، ج ٩٧، ص ٨٠.

(٥٩) محمد مهدي شمس الدين (ت ٢٠٠١م)، ثورة الإمام الحسين عليه السلام ظروفها الإجتماعية وآثارها الإنسانية، مصدر سابق ص ١٩٤-١٩٥- ٢٢٠.

المصادر والمراجع

١. ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ط٢،(بيروت، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٧م).

٢. ابن شعبة الحرّاني، تحف العقول فيما جاء من المواعظ والحكم من آل الرسول، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ط٢ (قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤هـ).

٣. ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الاشرف، (النجف الاشرف، منشورات المكتبة الحيدرية، ١٩٥٦م).

٤. ابن عبد ربه الاندلسي، العقد الفريد، تحقيق: احمد الزيني، وابراهيم الأبياري، ط١ (بيروت، دار الاندلس، ١٤٠٨هـ).

٥. ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، (تاريخ الخلفاء)، تحقيق: طه محمد الزيني، (د. م، مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع د.ت).

٦. أحمد بن أعثم الكوفي، كتاب الفتوح، تحقيق: علي شيري، ط١، (بيروت، دار الاضواء، ١٤١١هـ).

٧. أحمد بن داود الدينوري، الاخبار الطوال، ط١ (القاهرة، دار إحياء الكتاب العربي، ١٩٦٠م).

٨. أحمد بن يعقوب، تاريخ اليعقوبي، (بيروت، دار صادر، د.ت).

٩. أحمد حسين يعقوب، كربلاء، الثورة والمأساة، ط١، (بيروت، مركز الغدير للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧م).

١٠. أحمد بن يحيى البلاذري، أنساب الأشراف، تحقيق: محمد باقر المحمودي، ط٢، (بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٧٤م).

١١. باقر شريف القرشي، حياة الإمام الحسين عليه السلام، ط١، (النجف الاشرف، مطبعة الآداب، ١٩٧٥م).

١٢. أسعد وحيد القاسم، أزمة الخلافة والإمامة واثارها المعاصرة، ط١(بيروت، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ١٩٩٧م).

١٣. تقي الدين المقريزي، النزاع والتخاصم فيما بين بني امية وبني هاشم، اعداد وتعليق:صالح الورداني، (د. م، الهدف للاعلام والنشر، د ت).

١٤. حبيب ابراهيم الهديبي، قراءات في بيانات الثورة الحسينية وأبعادها الرئيسة، ط١،(د. م، المؤسسة الإسلامية للبحوث والدراسات والمعلومات، ٢٠٠٢م).

١٥. حسين منتظري، دراسة في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، ط١، (قم، دار الفكر، ١٤١١هـ).

١٦. سليم بن قيس الهلالي، كتاب سليم بن قيس الهلالي، تحقيق: محمد باقر الانصاري، (د. م، د. ن، د.ت).

١٧. شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط١، (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٧م).

١٨. عبد العظيم المهتدي البحراني، من اخلاق الإمام الحسين عليه السلام، ط١، (بيروت، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م).

١٩. عز الدين علي بن أبي الكرم (ابن الأثير)، الكامل في التاريخ، (بيروت، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٦م).

٢٠. علي بن الحسن الشافعي (ابن عساكر، ت٥٧١هـ)، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: علي شيري، (بيروت، دار الفكر للنشر، ١٤١٥هـ).

٢١. علي بن موسى بن طاووس، اللهوف على قتلى الطفوف، ط١، (قم، انوار الهدى للنشر، ١٤١٧هـ).

٢٢. علي الكوراني، جواهر التاريخ، ط١ (بيروت، دار الهدى، ١٤١٦هـ).

٢٣. لجنة الحديث في معهد باقر العلوم عليه السلام، موسوعة كلمات الإمام الحسين عليه السلام، ط٣، (قم، دار المعروف للنشر، ١٩٩٥م).

٢٤. : محسن الأمين، أعيان الشيعة، تحقيق وتخريج: حسن الأمين، (بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٩٨٣م).

٢٥. محمد باقر المجلسي، بحار الانوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار، تحقيق: يحيى العابدي، ط٢ (بيروت، مؤسسة الوفاء للنشر، ١٩٨٣م).

٢٦. محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، (تاريخ الامم والملوك)، (بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، د.ت).

٢٧. محمد رضا الجلالي، الإمام الحسين عليه السلام سماته وسيرته، ترجمة شارحة لكتاب تاريخ دمشق لأبن عساكر، (قم، دار المعروف للنشر، د.ت).

٢٨. محمد مهدي الآصفي، في ظلال الطف، ط١، (بيروت، دار الكرام، ١٤١٦هـ).

٢٩. محمد مهدي شمس الدين، ثورة الإمام الحسين عليه السلام ظروفها الإجتماعية وآثارها الإنسانية، تحقيق: سامي الغريري، ط١(د. م، دار الكتاب الإسلامي، ٢٠٠٦).

٣٠. مرتضى العسكري، معالم المدرستين، (بيروت، دار النعمان للنشر والتوزيع، ١٩٩٠م).

٣١. مرتضى مطهري، الإنسان والقضاء والقدر، ترجمة: محمد علي التسخيري، ط٢، (بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٩٨١م).

٣٢. مرتضى مطهري، الملحمة الحسينية، ط٣، (قم، طليعة النور للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ).

٣٣. هادي المدرسي، عاشوراء، ط١، (بيروت، دار ومكتبة الهلال للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م).